مجلة البحوث المالية والتجارية
المجلد (٢٢) – العدد الرابع – أكتوبر ٢٠٢١

قياس أثر المحاسبة عن القيمة العادلة على مستوى التحفظ المحاسبي في القوائم والتقارير المالية للشركات المساهمة (دراسة تطبيقية)

Measuring the Effect of Fair Value Accounting on the Level of Accounting Conservatism in the Financial Statements of Joint Stock Companies (An Applied Study)

د/ طارق وفيق إبراهيم
مدرس المحاسبة
المعهد العالي للحاسبات والمعلومات وتكنولوجيا الإدارة بطنطا

٢٠٢١

المعهد العالي للحاسبات والمعلومات وتكنولوجيا الإدارة بطنطا

المستخلص :

هدفت هذه الدراسة إلى قياس أثر المحاسبة عن القيمة العادلة على مستوى التحفظ المحاسبي في القوائم والتقارير المالية للشركات المساهمة ، وفي سبيل ذلك قام الباحث بإستعراض مجموعة من نتائج وتوصيات الدراسات السابقة ذات الصلة وصولاً إلى نواحي الإختلاف والإتفاق مع تلك الدراسات وإيجاد الفجوة البحثية ، كما إستطاع الباحث التوصل إلى ثلاثة مقاييس للدلالة على المحاسبة عن القيمة العادلة تمثلت في (صافي القيمة البيعية القابلة للتحقق – صافي التدفقات النقدية المستقبلية – تكلفة إستبدال الأصل) وأثرها على مستويات التحفظ المحاسبي ، وقد إعتمد الباحث على تلك المقاييس في إعداد الدراسة التطبيقية والتي تم إختبارها بمجموعة من الأساليب الإحصائية المناسبة ، وقد تم التوصل إلى مجموعة من النتائج لعل أهمها : وجود علاقة عكسية بين مستوى التحفظ المحاسبي في القوائم المالية للشركات المساهمة المقيدة في سوق المال المصري وصافي القيمة البيعية القابلة للتحقق بمعنى كلما زاد التحفظ المحاسبي كلما قل صافي القيمة البيعية القابلة للتحقق والعكس صحيح ، وبالتالي هذا يشير إلى أن إتباع سياسات محاسبية متحفظة يؤدي إلى إنخفاض الأرباح وبالتالي إنخفاض صافي القيمة البيعية القابلة للتحقق ، وبالتالي يتم رفض الفرض الأول والذي يقضي بأنه "لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين صافي القيمة البيعية القابلة للتحقق ومستوى التحفظ المحاسبي" وخاصة فيما يتعلق بالمحاسبة عن القيمة العادلة ، والتي تتمثل أهمها في تحديد الأصول المراد إعادة تقييمها طبقاً للبديل المحاسبي المتفق عليه ، ضرورة قيام الجهات المعنية بتطوير مؤشر لقياس التحفظ المحاسبي بالقوائم المالية للشركات وتصنيف تلك الشركات طبقاً لمستوى تحفظها ونشر تلك المعلومات في سوق المال .

الكلمات المفتاحية: المحاسبة عن القيمة العادلة –التحفظ المحاسبي ومستويات قياسه .

Measuring the Effect of Fair Value Accounting on the Level of Accounting Conservatism in the Financial Statements of Joint Stock Companies (An Applied Study)

Abstract:

This study aimed to measure the impact of fair value accounting on the level of accounting conservatism in the financial statements and reports of joint stock companies. Reaching three measures to indicate accounting for fair value represented in (net realizable selling value - net future cash flows - asset replacement cost) and its impact on the levels of accounting conservatism. The researcher relied on those measures in preparing the applied study, which was tested by a set of methods The appropriate statistic, and a set of results have been reached, perhaps the most important of which is: There is an inverse relationship between the level of accounting conservatism in the financial statements of joint stock companies registered in the Egyptian capital market and the verifiable net realizable value, meaning the higher the accounting conservatism, the lower the verifiable net realizable

value, and vice versa. Thus, this indicates that the adoption of conservative accounting policies leads to a decrease in profits Reducing the realizable net realizable value, and therefore the first hypothesis is rejected, which states that "There is no statistically significant relationship between the realizable net realizable value and the level of accounting conservatism" and the alternative hypothesis is accepted "There is a statistically significant relationship between the realizable net realizable value and the level of accounting conservatism". In the end, the researcher recommended a set of recommendations, perhaps the most important of which are: the need to set certain controls when choosing accounting alternatives, especially with regard to accounting for fair value, the most important of which is to identify the assets to be re-evaluated according to the agreed accounting alternative, the need for the concerned authorities to develop an indicator to measure Accounting reservation in the financial statements of companies, classifying those companies according to their level of reservation, and publishing that information in the capital market.

Keywords: **Accounting for fair value - Accounting conservatism and its measurement levels.**

أولاً – المقدمة :

نال مفهوم التحفظ المحاسبي (Accounting Conservatism (AC في الآونة الأخيرة ، الكثير من الإهتمام من جانب العديد من أدبيات التراث الفكري المحاسبي الأكاديمي ، حيث ظهرت الحاجة إلى تبني المنشآت لسياسات محاسبية أكثر موضوعية وخاصة فيما يتعلق بالإعتراف بالإيرادات والأرباح ، الأمر الذي يترتب عليه أن تصبح معها التقارير المالية أكثر تحفظاً لحماية مصالح الأطراف الأخرى ذات العلاقة ، خاصةً في أعقاب ما شهدته بيئة الأعمال المعاصرة من تزايد حالات الفشل المالي والإنهيارات التي طالت كثيراً من الشركات المساهمة في الأسواق المالية العالمية ، كنتيجة للممارسات السلبية لظاهرة إدارة الأرباح من قبل إدارة تلك المنشآت .

وفي سياق متصل فقد سعت الكثير من البحوث والدراسات التي تناولها الفكر المحاسبي إلى دراسة وتحليل أهم الأسباب والمحددات التي تفسر التغير والإختلاف في مستويات التحفظ المحاسبي في التقارير المالية للوحدات الإقتصادية ، إلا أن الأدلة البحثية والتجريبية لم تتوصل إلى نتائج مطلقة لحسم ذلك الأمر ، كما أن هناك ندرة في أدبيات الفكر المحاسبي التي تناولت أثر المحاسبة عن القيمة العادلة على مستوى التحفظ المحاسبي في القوائم والتقارير المالية للشركات المساهمة بأسواق المال المختلفة .

وكنتيجة لإمكانية وجود تأثير متوقع للمحاسبة عن القيمة العادلة على التحفظ المحاسبي ومستوياته يحاول الباحث من خلال هذه الدراسة إلقاء الضوء على هذه القضية ، وذلك من خلال قياس أثر المحاسبة عن القيمة العادلة على مستوى التحفظ المحاسبي في القوائم والتقارير المالية للشركات المساهمة .

ثانياً – مشكلة البحث :

ظهرت فى الفترة الاخيرة العديد من القضايا المحاسبية التى كان لها أثر واضح فى إثراء الفكر المحاسبي وتوجيه جهوده لتأصيل جانب مهم من المحاسبة يواكب كافة القضايا الحديثة ، وكان أبرز هذه القضايا هى ظاهرة التلاعب فى التقارير والارقام المالية ، ولقد ظهر إتجاه في الفكر المحاسبي الحديث ينادي بضرورة دراسة مستوى ودرجة التحفظ المحاسبي ، ولقد تزايدت بحوث التحفظ المحاسبي بشكل ملحوظ وإزدادت كثافتها في الآونة الأخيرة ، وقد إستهدفت هذه البحوث تبرير ممارسات التحفظ المحاسبي وإختبار دوافعه وآثاره على القوائم المالية وعلى قرارات المستخدمين ، ويظهر الدور التحفظي للمحاسبة من اختيارات الإدارة لتأجيل الاعتراف بالأرباح وأخذ الخسائر المحتملة فى الحسبان بعدم الإعلان عن المكاسب المتوقعة ، والمبالغة فى

النفقات والمخصصات وإهلاك الأصول بهدف إظهار نتائج أعمال المنشأة بصورة متحفظة ، ويتم ذلك فى إطار المبادئ المحاسبية المتعارف عليها (Ahmed, 2017) .

وفي سياق ذلك يعد التحفظ المحاسبي من أهم السياسات المحاسبية التي أولى الفكر المحاسبي لها إهتمام كبير لما له من تأثير ملموس في تحسين درجة الملائمة والإعتمادية على التقارير المالية فمن مزايا وفوائد تطبيق التحفظ المحاسبي تخفيض تكلفة الإقتراض ، تخفيض تكلفة التقاضي وكذلك تخفيض مشكلة التخلخل الأخلاقي Moral Hazard (الجرف ، 2014) ، كما يمثل التحفظ المحاسبي أداة يستخدمها المحاسب لمواجهة حالة عدم التأكد التي تتطلب أخذ الحيطة عند إعداد القوائم المالية بحيث لا ينتج عنها تضخيم للدخل أو تقليل للمصروفات والإلتزامات .

وفي هذا الشأن فلقد شهدت منظمات الأعمال العديد من التحديات نتيجة المتغيرات التي تمر بها تلك المنظمات مما دفعها إلى الإهتمام بتبني طرق محاسبية جديدة للقياس المحاسبي (محاسبة القيمة العادلة) ومن هنا بدأ التوجه والإهتمام بتبني طرق محاسبية جديدة للقياس المحاسبي – محاسبة القيمة العادلة – في إثبات معالجة الأحداث والعمليات المالية كي تكون أكثر دقة وأقرب إلى الواقع الفعلي ، بما يحقق ملائمة وموثوقية البيانات المالية المنشورة ، الأمر الذي حدا بالجهات المهنية المتخصصة إلى إصدار معايير محاسبية تلبي الإحتياجات المستمرة التي تتزامن مع التطور الكبير على الصعيد المالي الدولي ، والتي شكلت مضمونها محاسبة القيمة العادلة (Danny & Alan, 2018) .

وفي سياق متصل فقد تعالت الأصوات في الفكر المحاسبي التي تنادي بضرورة تجديد المطالبة والتأكيد على اتباع سياسات محاسبية متحفظة جنباً إلى جنب مع تقديرات القيمة العادلة ، وذلك لحماية مصالح كافة المستخدمين والمستفيدين من القوائم والتقارير المالية ، والحفاظ على استمرارية منظمات الأعمال بالسوق ، لذلك دعت الحاجة إلى دراسة قياس أثر المحاسبة عن القيمة العادلة على مستوى التحفظ المحاسبي في القوائم والتقارير المالية للشركات المساهمة .

وإنطلاقاً مما سبق يمكن تحديد المشكلة البحثية لهذه الدراسة من خلال عرض التساؤلات البحثية التالية :

١. ما هو أثر صافي القيمة البيعية القابلة للتحقق كمؤشر للقيمة العادلة على مستوى التحفظ المحاسبي في القوائم والتقارير المالية ؟

٢. ما هو أثر صافي التدفقات النقدية المستقبلية كمؤشر للقيمة العادلة على مستوى التحفظ المحاسبي في القوائم والتقارير المالية ؟

٣. ما هو أثر تكلفة إستبدال الأصل كمؤشر للقيمة العادلة على مستوى التحفظ المحاسبي في القوائم والتقارير المالية ؟

ثالثاً – أهمية البحث :

تنبع أهمية البحث من النواحي التالية :

الناحية العلمية : الإهتمام بظاهرة التحفظ المحاسبي في القوائم والتقارير المالية حيث أنها أصبحت أحد القضايا المحاسبية للبحث المحاسبي المعاصر.

الناحية العملية : دراسة المحاسبة عن القيمة العادلة في ظل إستخدام السياسات المحاسبية المتحفظة على مستوى الشركات المساهمة المقيدة بالبورصة المصرية .

ويزيد من هذه الأهمية ندرة الدراسات في حدود علم الباحث التي تناولت دراسة قياس أثر المحاسبة عن القيمة العادلة على مستوى التحفظ المحاسبي في القوائم والتقارير المالية للشركات المساهمة المقيدة بالبورصة المصرية ، في ظل الكثير من المطالبات والإصدارات من مجلس معايير المحاسبة الدولية ومعايير الإبلاغ المالي الدولية IFRS بإستخدام تقديرات القيمة العادلة في التطبيق المحاسبي وما لها من تأثير على مستوى التحفظ المحاسبي في القوائم والتقارير المالية .

رابعاً – أهداف البحث :

يتمثل الهدف الرئيسي للبحث في دراسة قياس أثر المحاسبة عن القيمة العادلة على مستوى التحفظ المحاسبي في القوائم والتقارير المالية للشركات المساهمة ، وينبثق من هذا الهدف الرئيسي مجموعة من الأهداف الفرعية والتي يتمثل أهمها في الآتي :

١. توضيح أثر صافي القيمة البيعية القابلة للتحقق كمؤشر للقيمة العادلة على مستوى التحفظ المحاسبي في القوائم والتقارير المالية

٢. بيان أثر صافي التدفقات النقدية المستقبلية كمؤشر للقيمة العادلة على مستوى التحفظ المحاسبي في القوائم والتقارير المالية

٣. معرفة أثر تكلفة إستبدال الأصل كمؤشر للقيمة العادلة على مستوى التحفظ المحاسبي في القوائم والتقارير المالية .

خامساً – منهج البحث :

تم استخدام المنهج العلمى بشقيه الاستقراتى والاستنباطى . حيث تم استخدام المنهج الاستنباطى فى بناء الاطار النظرى للبحث واشتقاق فروض البحث كما تم استخدام المنخج الاستقراتى فى تجمع البيانات اللازمة لاختيار فروض البحث .

سادساً – فروض البحث :

الفرض الأول : "لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين صافي القيمة البيعية القابلة للتحقق ومستوى التحفظ المحاسبي" .

الفرض الثاني : "لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين صافي التدفقات النقدية المستقبلية ومستوى التحفظ المحاسبي" .

الفرض الثالث : "لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين تكلفة إستبدال الأصل ومستوى التحفظ المحاسبي" .

سابعاً – خطة البحث :

بناءاً على ماسبق سوف يتم تنظيم ماتبقى من هذا البحث فى اربعة محاور هى :

المحور الأول : مراجعة أدبيات البحث .

المحور الثاني : دراسة تحليلية إنتقادية لأهمية التحفظ المحاسبي .

المحور الثالث : المحاسبة عن القيمة العادلة (المفهوم – الأهمية – الدوافع – نماذج القياس) .

المحور الرابع : الدراسة التطبيقية للبحث .

النتائج والتوصيات والتوجهات المستقبلية للبحث .

قائمة المراجع .

المحور الأول (١) : مراجعة أدبيات البحث .

١/١ دراسات تتعلق بالتحفظ المحاسبي ومستويات قياسه :

نال موضوع التحفظ المحاسبي Accounting Conservatism الكثير من الإهتمام في العقد الأخير من القرن العشرين والعقد الأول من القرن الحادي والعشرين ، حيث تم تناوله في العديد من أدبيات التراث الفكري المحاسبي الأكاديمي ، وكانت أهم الدراسات التي تناولت هذا الموضوع ما جاء بدراسة (البراوي ،٢٠١٨) والتي هدفت إلى البحث في أثر التحفظ المحاسبي المشروط وغير المشروط في إدارة مخاطر هبوط التدفقات التشغيلية في الشركات المدرجة في بورصة عمان للأوراق المالية للفترة (٢٠١٤-٢٠٠٥) ، حيث تم تطبيقها على عينة مكونة من (١٦٦) شركة وركزت الدراسة على إستخدام مقياس مركب من ثلاثة مقاييس للتحفظ المحاسبي غير المشروط وهي إجمالي المستحقات والقيمة الدفترية إلى القيمة السوقية والإلتواء ، وتم إستخدام جذر تدني التدفقات النقدية التشغيلية في لحظة جزئية كمقياس لمخاطر هبوط التدفقات النقدية التشغيلية ، وبهدف تحليل البيانات وإختبار الفرضيات تم إستخدام الإحصاء الوصفي ومعاملات الإرتباط والإنحدار المتعدد ، وقد توصلت الدراسة إلى أنه يوجد أثر عكسي ذو دلالة إحصائية للتحفظ المحاسبي بنوعية على مخاطر هبوط التدفقات النقدية التشغيلية في التقارير المالية الصادرة عن الشركات المدرجة في بورصة عمان وهذا معناه أن تحفظ الشركات عينة الدراسة أدى إلى تخفيض مخاطر هبوط التدفقات النقدية التشغيلية .

وفي سياق متصل فقد إستهدفت دراسة (حماد ،٢٠١٨) دور التحفظ المحاسبي المشروط في الحد من ممارسات التلاعب في الأرباح وأثره على كفاءة القرارات الإستثمارية ، وقد خلصت هذه الدراسة إلى أنه كلما زاد مستوى التحفظ المحاسبي في الشركات المصرية أدى ذلك إلى إنخفاض جوهري في التلاعب بالأرباح بإستخدام المستحقات ، بينما توصلت الدراسة إلى وجود تأثير إيجابي غير معنوي بين زيادة مستوى التحفظ وإدارة الأرباح بالأنشطة الحقيقية ، ويتم تفسير ذلك بأنه مؤشر على إستمرارية محاولات إدارة الأرباح بإستخدام الأنشطة الحقيقية كبديل عن إدارة الأرباح بالمستحقات في حالة زيادة مستوى التحفظ بالشركات تحقيقاً لمنافع شخصية لمدرائها ، كما خلصت الدراسة إلى أن الشركات المصرية الأكثر تحفظاً لها القدرة على الحد من الإستثمارات الإدارية المفرطة ، مما يؤدي إلى تحقيق الكفاءة الإستثمارية في الشركات المصرية ، بينما لا يوجد تأثير معنوي على الحد من الإستثمار المفرط في حالة الشركات المصرية الأقل تحفظاً .

كما إستهدفت دراسة (Brockman et al.,2018) بيان أثر التحفظ المحاسبي على الدوافع الإستثمارية للمديرين ، وقد إستخدم الباحثون ثلاثة مقاييس مختلفة للتحفظ المحاسبي ، فضلاً عن مقياس مركب من هذه المقاييس الثلاث للإطمئنان على دقة نتائج الدراسة ، وشملت الدراسة ٩٨٠٥ شركة للفترة من ١٩٨٩حتى ٢٠١٢، وأظهرت نتائج الدراسة التطبيقية وجود علاقة إرتباط عكسية بين التحفظ المحاسبي والإفراط الإستثماري ، وكذلك أظهرت نتائج الدراسة عن وجود علاقة عكسية بين التحفظ المحاسبي وضعف الإستثمارات بالشركات ، وتزيد قوة هذه العلاقة العكسية في الشركات ذات العوائد عالية التقلبات .

وفي هذا الشأن تناولت دراسة (Cho & Choi, 2016) مدى إمكانية الإعتماد على السياسات المحاسبية المتحفظة بإعتبارها آلية ذات كفاءة للرقابة على الفرص الإستثمارية الإنتهازية ، ولقد خلصت هذه الدراسة إلا أن هناك علاقة عكسية جوهرية بين التحفظ المشروط والإفراط في الإستثمارات بالشركات ، بينما الأدلة التطبيقية لم تجد أي علاقة جوهرية بين التحفظ غير المشروط والإفراط الإستثماري ، وتم تبرير ذلك بإعتبار أن التحفظ غير المشروط يحدث بغض النظر عن الأحداث الإقتصادية.

كما أثبتت دراسة (Lara et al., 2017) نفس التوجه حيث خلصت إلى أن هناك إرتباط عكسي بين درجة التحفظ المحاسبي والإستثمارات المفرطة في عينة الدراسة ، وأن هناك إرتباط طردي جوهري بين درجة التحفظ المحاسبي وحجم الإستثمارات في الشركات التي تعاني ضعف إستثماري ، وأرجع الكاتب هذه النتيجة إلى أن التحفظ المحاسبي يسهل من الحصول على القروض التمويلية من الأسواق المالية ، بما يسمح بتمويل إستثمارات إضافية مما يحد من الضعف الإستثماري في هذه الشركات .

وأخيراً فقد إستهدفت دراسة (عبد الرحيم ،٢٠١٩) اختبار العلاقة المباشرة بين التحفظ المحاسبي وتكلفة الإقتراض والعلاقة غير المباشرة بين التحفظ المحاسبي وتكلفة الإقتراض في وجود المسئولية الإجتماعية كمتغير وسيط ، وقد أجريت الدراسة على عينة مكونة من ٧٧ شركة مسجلة في البورصة المصرية في الفترة من(٢٠١٢ – ٢٠١٧) ، وقد إفترضت الدراسة وجود علاقة سلبية بين التحفظ المحاسبي وتكلفة الإقتراض ، وعلاقة سلبية بين المسئولية الإجتماعية وتكلفة الإقتراض ، وعلاقة إيجابية بين التحفظ المحاسبي والمسئولية الإجتماعية ، كما إستخدمت الدراسة نموذج الإنحدار الخطي لدراسة أثر العلاقة المباشرة بين المتغيرات ، وقد أشارت نتائج إختبار أثر العلاقة المباشرة بين المتغيرات بوجود علاقة سلبية بين التحفظ

المحاسبي وتكلفة الإقتراض ، وعلاقة إيجابية بين التحفظ المحاسبي والمسئولية الإجتماعية ، وعلاقة سلبية بين تكلفة الإقتراض والمسئولية الإجتماعية .

١/٢ دراسات تتعلق بالقيمة العادلة :

نال موضوع القيمة العادلة Fair Value الكثير من الإهتمام في الآونة الأخيرة ، حيث قامت العديد من الدراسات بتناولها هذا الموضوع بكثير من التفصيل ، وكان أهم هذه الدراسات دراسة (بن التاج،٢٠١٨) حيث هدفت إلى معرفة أثر القياس المستند للقيمة العادلة على جودة القوائم المالية في المنظمات من وجهة نظر المهنيين كبديل للقياس في البيئة المحاسبية الجزائرية ، وأثرها على موثوقية وملائمة القوائم المالية ، حيث تم الوقوف على أهم معوقات تطبيق القيمة العادلة في البيئة الجزائرية ، وكذلك إيجابيات وسلبيات وأهم محددات جودة القوائم المالية وعلاقتها بالقيمة العادلة ، وإعتمد الباحث على المنهج الوصفي التحليلي في شقه النظري وطبق المنهج التحليلي في تحليل الإستبيان الذي تم توزيعه في الدراسة التطبيقية على عينة تتكون من ٤٠ فرد من المهنيين بحيث إستخدم الباحث جملة من الأساليب الإحصائية والرياضية بالإضافة إلى برنامج (Spss) مع معالج البيانات Excel ، وقد توصلت الدراسة إلى عدم توفر البيئة المحاسبية الجزائرية على متطلبات تطبيق القيمة العادلة وعلى أن هناك دلالة إحصائية بين القياس المستند للقيمة العادلة وخاصيتي الموثوقية والملائمة .

كما أكدت دراسة (Barth & Landsman, 2018) على مدى أهمية إستخدام القيمة العادلة كأساس في تحديد قيمة المنظمة ، وأوضحت الدراسة أن السبب وراء الإعتراضات والإنتقادات الموجهة إلى القيمة العادلة من بعض الباحثين ترجع إلى تذبذب الأرباح التي يتم قياسها بالقيمة العادلة وتقلبها وعدم إستقرارها وأنها لا تتصف بالإستمرارية ، ورغم ذلك أوضحت الدراسة أنه يمكن إستخدام أرباح القيمة العادلة في تحديد قيمة المنظمة ، من خلال تجزئة هذه الأرباح إلى العائد والتغير في القيمة ، وفيها يعتبر العائد العنصر الدائم ، أما التغير في القيمة فإنه يعبر عن التدفق النقدي غير المتوقع ، وبناءً على ذلك يمكن إستخدام العائد في التنبؤ بالتدفقات النقدية ، ثم تعديل معدلات الخصم بموجب درجة الخطر الناتجة عن التقلبات في العائد .

وكذلك هدفت دراسة (Tutino & Pompili, 2018) إلى توضيح علاقة سلوكيات الإدارة بإستخدام تقييمات القيمة العادلة وتأثيرها على إدارة الأرباح في البنوك الأمريكية والأوروبية من خلال إستخدام عينة من ٤٤٦ بنك من أمريكي مدرج في بورصة الولايات المتحدة و286 بنك من البنوك الأوروبية في الفترة من ٢٠١١إلى ٢٠١٦، وقد تم إختيار هذه الفترة لسببين :

السبب الأول ، تماشياً مع فترة تطبيق معيار الإفصاح عن القيمة العادلة في كل من أوروبا والولايات المتحدة ، السبب الثاني ، في إعتبار هذه الفترة بعيدة عن فترة الأزمة المالية لعام ٢٠٠٨ بهدف تجنب التشوهات غير الطبيعية المتعلقة بالسوق ، وكان من نتائج تلك الدراسة أن هناك علاقة قوية وسلبية بين زيادة إستخدام المحاسبة بالقيمة العادلة وجودة الأرباح في البنوك الأمريكية بسبب ممارسات الإدارة المتحيزة في تقييم الأصول المرتبطة بمدخلات المستوى الثالث ، ولكن البنوك الأوروبية فربما تكون في حاجة إلى دراسة أعمق إذ ربما تكون لازالت متأثرة بأثار من الأزمة المالية العالمية .

وفي سياق متصل فقد هدفت دراسة (أحمد ،٢٠١٧) إلى بيان تأثير معايير التقرير المالي الدولية ، وخاصة معياري IFRS3 ، IFRS13 على جودة التقارير المالية وخاصة في عمليات الإندماج ، وكان من نتائج تلك الدراسة أن إستخدام مدخل القيمة العادلة عند الإندماج بين الشركات يتميز بالعديد من الخصائص عن التكلفة التاريخية ، وهذا سيؤدي بالتبعية إلى زيادة جودة المعلومات المحاسبية المعدة وفقاً لمدخل القيم العادلة ، كما توصلت الدراسة إلى مجموعة من الآليات لتفادي مشكلات القيمة العادلة عند الإفصاح عن القوائم المالية للشركات المشتركة في عملية الإندماج وهي :إلزام المنشآت بالإفصاح عن اسباب إستخدام كل أسلوب ، وتقييم الفرضيات اللازمة والتي أدت لتطبيق هذا الأسلوب ، إلزام المنشآت بعدم إستخدام مدخل القيمة العادلة إلا مع البنود التي لها سوق نشط او شبه نشط حيث تكون أقل تكلفة ، مناقشة مراقب حسابات الإدارة في أسباب إختيار أحد أساليب التقييم وإبداء الرأي حول الأسلوب المستخدم .

وفي ذات السياق تناولت دراسة (موسى ،٢٠١٧) المحاسبة عن القيمة العادلة وأثرها على الارباح المحاسبية وتتمثل مشكلة الدراسة فى عدم إهتمام العديد من شركات المساهمة بإستخدام القيمة العادلة على الرغم من دورها الهام فى القياس المحاسبي وذلك لعدم قدرة التكلفة التاريخية فى إعطاء بيانات حقيقية وملائمة بالقوائم المالية ، وقد توصلت الدراسة الى مجموعة من النتائج ومنها : يظهر الافصاح المحاسبي للقيمة العادلة الصورة الحقيقية غير المحتجزة نتيجة أعمال المنشأة ، وأن القيمة العادلة للأدوات المالية تعتبر هي أكثر ملائمة لإحتياجات مستخدميها ، ومن خلال النتائج السابقة يوصي الباحث بعدة توصيات منها : العمل على إلزام المؤسسات أو الشركات السودانية بالافصاح عن معايير القيمة العادلة عند إعداد القوائم المالية ، يمكن الرجوع لتقدير القيمة العادلة عندما لم يتوفر سوق نشط.

١/٣ تعليق الباحث على الدراسات السابقة :

بعد أن تناول الباحث مجموعة من الدراسات ذات الصلة بالمحاسبة عن القيمة العادلة ، والتحفظ المحاسبي ومستويات قياسه يمكن القول أن هناك إتفاق بين المحاسبين والهيئات المحاسبية المسئولة عن إصدار معايير المحاسبة المالية في الدول المختلفة على إعادة تقييم الأصول الثابتة ، إلا أن الإختلاف ينصب حول الأخذ بنتائج إعادة التقييم (النقص أو الزيادة) ، فهناك معايير تناولت جانب الإنخفاض أو التدهور في قيمة الأصول الثابتة بإعتبار أن ذلك يمثل تطبيقاً لقاعدة التحفظ المحاسبي ، أما إعادة تقييم الأصول بالزيادة فما زال يمثل نقطة عدم إتفاق بين الأكاديميين والمهنيين في الدول المختلفة ، فهناك مجتمعات ترفض الموضوع من أساسه ، وتعتبر هذه الممارسات غير مسموح بها مثل الولايات المتحدة الأمريكية وكندا والسعودية ، وهناك مجتمعات أخرى تعتبر عملية إعادة التقييم بالزيادة من الممارسات المحاسبية المسموح بها غير أنها ليست ملزمة ، وهذا ما تأخذ به معايير المحاسبة الدولية ، وهناك مجتمعات أخرى تسمح بإعادة تقييم الأصول الثابتة بالزيادة جنباً إلى جنب مع حالة النقص كمدخل بديل لإستخدام مدخل التكلفة التاريخية مثل البيئة المصرية ، ومع ذلك فإن هناك إختلاف في وجهات النظر في المجتمعات التي تأخذ بوجهة النظر الأخيرة حول الإعتراف والإفصاح عن الأصول الثابتة على أساس قيمة تقديرية أي القيمة العادلة أو الجارية بإعادة تقييمها ، بدلاً من إستخدام التكلفة التاريخية ، لذلك يسعى هذا البحث في تغطية فجوة بحثية متواجدة في المكتبة العربية وبخاصة في المكتبة المصرية تتمثل في قياس أثر المحاسبة عن القيمة العادلة على مستوى التحفظ المحاسبي في القوائم والتقارير المالية للشركات المساهمة .

المحور الثاني (٢) : دراسة تحليلية إنتقادية لأهمية التحفظ المحاسبي .

٢/١ مفهوم وأهمية التحفظ المحاسبي :

حظى مفهوم التحفظ المحاسبي بكثير من الإهتمام في الآونة الأخيرة حيث ظهرت الحاجة إلى تبني منشآت الأعمال لسياسات محاسبية أشد صرامة ، لاسيما عند الإعتراف بالإيرادات والأرباح ، بحيث تصبح معها التقارير المالية أكثر تحفظاً ، سعياً لحماية مصالح الأطراف الأخرى ذات العلاقة ، خاصةً في أعقاب ما شهدته بيئة الأعمال المعاصرة من تزايد حالات الفشل المالي والتقاضي والإنهيارات والأزمات المالية التي طالت كبرى الشركات المساهمة في الأسواق المالية العالمية ، كنتيجة للممارسات السلبية لظاهرة إدارة الأرباح Earnings Management من قبل المديرين التنفيذيين بتلك الشركات .

وفي هذا الشأن يختلف مفهوم التحفظ المحاسبي من دولة لأخرى بإختلاف ثقافة تلك الدول ونظامها المحاسبي وإلتزاماتها القانونية والمعايير المتعارف عليها في كل دولة GAAP "Generally Accepted Accounting Principles" ، وبصورة عامة يقضي مفهوم التحفظ المحاسبي طبقاً لما جاء بدراسة كل من (Marzuki & Abdulwahab, 2016; Sultana et al., 2015; Bona-Sanchez ,2018) بضرورة تبني المحاسب لوجهة نظر تشاؤمية عند المفاضلة بين البدائل المحاسبية المستخدمة في معالجة الأصول والإلتزامات والمصروفات والإيرادات من حيث الأخذ بالقيم الدنيا للأصول والإيرادات وبالقيم العليا للإلتزامات والمصروفات ، أي أنه "نظام لإظهار المصروفات والخسائر بصورة أسرع ، وإظهار الأرباح والمكاسب بصورة أبطأ ، وتقييم الأصول بشكل منخفض ، والإلتزامات بشكل مرتفع" .

كما تناولت المنظمات المهنية المختلفة تحديد مفهوم التحفظ المحاسبي ، حيث عرفه "مجلس معايير المحاسبة المالية" "FASB" Financial Accounting Standard Board بأنه الحكمة في رد الفعل تجاه محاولة ضمان المخاطر وحالة عدم اليقين الكامنة في الوضع التجاري ، كما يعرفه مجلس معايير التقارير المالية الدولية "IFRS" International Financial Reporting Standards بأنه المقدرة على التأثير على حالة عدم التأكد المرتبطة بعناصر متعارف عليها ومقاسه في البيانات المالية ، ويتم التعامل مع حالة عدم التأكد في جزء منها عن طريق الإفصاح ، وفي جزء آخر عن طريق الممارسات الحذرة في إعداد البيانات المالية ، والحذر هو درجة من الحكمة في إجراء الممارسات والأحكام التي نحتاج إليها للوصول للتقييمات المختلفة تحت ظروف عدم التأكد وذلك مثل عدم المبالغة في قيم الأصول والدخل وعدم الإقلال من قيم المصروفات والإلتزامات .

وفي سياق متصل فقد إختلفت الآراء ما بين مؤيد ومعارض حول التحفظ المحاسبي وهذا ما أكدت عليه دراسة كل من (FASB ,2010 ; Lara et al ., 2014) حيث أشار مجلس معايير المحاسبة الأمريكي (FASB) من خلال قائمة مفاهيم المحاسبة المالية رقم (8) ccountingStatement of Financial A (SFAC No.8) التي أصدرها المجلس في عام ٢٠١٠ بعنوان: "الإطار المفاهيمي لإعداد التقارير المالية Conceptual Framework for Financial Reporting" إلى أن التحفظ المحاسبي يؤدي إلى معلومات محاسبية متحيزة ، وهو ما يتعارض مع جودة خصائص المعلومات المحاسبية المطلوب توافرها في التقارير المالية المنشورة ، والتي من أهمها الملائمة والتعبير الصادق ، مبرراً في ذلك إلى أن التحفظ المحاسبي يمكن أن يؤدي إلى الآتي :

١. تعارض فلسفته مع بعض الفروض والمبادئ المحاسبية .
٢. اعتماده على نقل الأرباح من سنة لأخرى ، ومن ثم صعوبة إجراء المقارنات للمستثمرين والمحللين الماليين .
٣. تأثيره السلبي على جودة خصائص المعلومات المحاسبية ، الأمر الذي يترتب عليه أن تصبح تلك المعلومات أقل نفعا وفائدة في عملية اتخاذ القرارات .
٤. يؤدي تطبيقه إلى زيادة درجة عدم تماثل المعلومات المحاسبية للأطراف المستفيدة .

وعلى صعيد آخر ورغم ما وجه للتحفظ المحاسبي من انتقادات ، إلا أنه نال تأييداً ودعماً كبيراً في كثير من الدراسات حيث توصلت دراسة كل من (Wang, 2016; Lara et al., 2014) إلى أهمية تبني سياسات محاسبية متحفظة ، وتم رصد الكثير من المزايا التي تتعلق بالتحفظ المحاسبي لعل أهمها : أن التحفظ المحاسبي يمثل في حد ذاته السمة الهامة للجودة العالية للتقارير المالية للمنظمات ، كما أنه يساهم في تعزيز الإفصاح للمعلومات المحاسبية التي تتضمنها التقارير المالية المنشورة ، علاوة على أنه كلما زادت درجة التحفظ المحاسبي قلت حالة عدم تماثل المعلومات ، فضلاً عن أن ممارسته يجنب الوحدة الاقتصادية التعرض لتكاليف التقاضي ويحجم من التكاليف السياسية .

ويرى الباحث أن الانتقادات الموجهة لممارسات التحفظ المحاسبي، تركز فقط تأثيرها الوقتي أو اللحظي على عناصر قائمة الدخل ، مما يتنافى مع فرض استمرارية الوحدة الاقتصادية ، ويتجاهل التأثير التراكمي لها على عناصر قائمة المركز المالي، مما يقلل من أهمية تلك الانتقادات ، ويعطى مبرراً قوياً لإدارة المنظمات للتمسك بسياسات التحفظ المحاسبي .

٢/٢ أنواع التحفظ المحاسبي :

إستعرضت الدراسات السابقة نوعين رئيسين من التحفظ المحاسبي وهما :

٢/٢/١ التحفظ المشروط : ويمثل هذا النوع من التحفظ مدى الإعتماد على وقوع أحداث أو أنباء معينة ، حيث أنه مشروط بإشارة العائدات أو الأنباء المستقبلية ، ويطلق عليه أيضاً في بعض الأحيان التحفظ البعدي (اللاحق) Ex-post حيث يعبر عن التحفظ الناتج عن تخفيض القيمة الدفترية لصافي الأصول في حالة حدوث بعض الظروف غير المرغوب فيها مع عدم حدوث زيادة القيمة الدفترية لصافي الأصول في حالة حدوث بعض الظروف المرغوب فيها ، ومن أمثلة هذا النوع من التحفظ إتباع طريقة التكلفة أو السوق أيهما أقل لتقييم المخزون وطريقة معالجة الإنخفاض في قيمة الأصول طويلة الأجل ،وهذا ما أكدت عليه دراسة كل من(عبد الرحيم ، 2019 ;Ruch & Taylor, 2015) .

٢/٢/٢ التحفظ غير المشروط : يمثل هذا النوع من التحفظ عدم الإعتماد على وقوع الأحداث أو الأنباء ، ويطلق عليه أيضاً التحفظ القبلي (المسبق) Ex-ante ، وينشأ هذا التحفظ من تطبيق مبادئ المحاسبة المقبولة قبولاً عاماً والمعايير المحاسبية الصارمة للإعتراف ، والأساليب المحاسبية المستخدمة والمحددة القياس مسبقاً ، فهو التحفظ الناتج عن إختيار طريقة محاسبية معينة عند معالجة الأصول والإلتزامات والتي يترتب عليها ظهور القيم الدفترية لصافي الأصول أقل من القيم السوقية على مدار عمر هذه الأصول أو تلك الإلتزامات ، ومن أمثلة ذلك إختيار طريقة الإعتراف الفوري بدلاً من الرسملة لمعالجة مصروفات البحوث والتطوير بحيث يتم تحميلها كمصروفات على الربح المحاسبي بدلاً من رسملتها وإظهارها كأصل في قائمة المركز المالي ، إختيار إحدى طرق الإهلاك المعجل بدلاً من طريقة القسط الثابت لحساب إهلاك الأصول الثابتة وهذا ما أكدت عليه دراسة (Beaver & Ryan, 2015) .

ويرى الباحث أن كل من نوعي التحفظ المحاسبي لا يعتبر مستقل عن الآخر فكل منها يعمل في إطار الطرق والسياسات المحاسبية التي أفرزتها المعايير المحاسبية للتقرير عن القيم الأقل للأصول والإيرادات والقيم الأعلى للإلتزامات والمصروفات ، الأمر الذي يترتب عليه إنخفاض صافي القيمة الدفترية لحق الملكية عن القيمة السوقية .

٢/٣ دوافع ومبررات التحفظ المحاسبي :

يوجد العديد من التفسيرات التي توضح دوافع أو مبررات التحفظ المحاسبي ، وتتمثل أهم هذه التفسيرات طبقاً لما جاء بدراسة كل من (فؤاد ، Barker & Mcgeachin, 2016 ; Arabiat & Khamees, 2016) فيما يلي :

٢/٣/١ الدوافع التعاقدية للتحفظ المحاسبي : تمثل تلك الدوافع العلاقات التعاقدية التي تتم بين أطراف مختلفة وذات مصالح متعارضة بالنسبة للمنظمة ، وتعد التعاقدات المالية المصدر الرئيسي للتحفظ ، ويقصد بها عقود الدين وعقود المكافآت ، نظراً لأنه في ظل هذه التعاقدات يظهر التحفظ المحاسبي بالشكل الطبيعي بإعتباره أداة فعالة في إتمام هذه التعاقدات كونه يتطلب الحصول على معايير تحقق أكثر صرامة بالنسبة للمكاسب أكثر مما هو بالنسبة للخسائر ، وهذا الأمر يترتب عليه إنخفاض إحتمالية وجود أي توزيعات للأرباح تؤدي إلى الإخلال بالتعاقدات أو تخفيض قيمة الشركة .

٢/٣/٢ الدوافع القانونية للتحفظ المحاسبي : حيث تواجه الإدارة خطر التقاضي عند تضخيم الأرباح وصافي الأصول ، لذلك فإن الإدارة والمراجعين لديهم حافز أكبر للإلتزام بالتحفظ المحاسبي .

٢/٣/٣ الدوافع الضريبية للتحفظ المحاسبي : حيث يعتبر رقم الربح المحاسبي هو أساس إحتساب الضريبة ، وفي ظل التحفظ المحاسبي تسعى الإدارة إلى تخفيض رقم الربح المحاسبي من أجل تخفيض قيمة الضريبة المستحقة وتجنب دفع ضرائب عن أرباح غير محققة ، لذلك يكون التحفظ في الإعلان عن الأرباح والقيم العليا للأصول هو السبيل لذلك .

٢/٣/٤ الدوافع التشريعية للتحفظ المحاسبي : تمثل التشريعات أيضاً دافعاً للمنظمات للتقرير عن أرقام متحفظة في القوائم المالية ، فالخسائر الناتجة عن المبالغة في قيم صافي الأصول والأرباح أمر هام وقابل للإستخدام في العملية السياسية أكثر من تخفيض المكاسب نتيجة تخفيض قيم صافي الأصول والأرباح ، هذه الظاهرة تدفع المشرعين وواضعي المعايير لأن يكونوا أكثر تحفظاً ، وبالرغم من وضوح هذا الدافع لدى المشرعين نحو أن تكون المحاسبة أكثر تحفظاً ، فإن هذا الأمر ليس بهذا الوضوح لدى واضعي المعايير ، حيث يزداد الجدل حول حيادية وتحفظ المعلومات المحاسبية .

المحور الثالث (٣):المحاسبة عن القيمة العادلة (المفهوم–الأهمية–الدوافع – نماذج القياس) .

٣/١ مفهوم القيمة العادلة :

أكدت دراسة كل من (Swatdikunm, 2018; Barth & Landsman, 2018) على أن القيمة العادلة تمثل القيمة التي يمكن بموجبها تبادل أصل أو تسوية إلتزام بين أطراف كل منهم لديه الرغبة في التبادل وعلى دراية كاملة بجميع الحيثيات والحقائق حول هذا التبادل ويتعاملان بإدارة حرة ، وترتبط القيمة العادلة بالعديد من المشاكل والتي يرتبط جزء كبير منها بالطريقة والإفتراضات التي إعتمدت عليها الإدارة في وضع تقييم للقيم العادلة لأصولها والتزاماتها ، وما يرتبط بذلك من وجود بعض التحريفات التي قد تتعمد الإدارة القيام بها ، كذلك فإن مقابلة الأصول والخصوم وفقاً لنموذج القيمة العادلة أكثر صعوبة من مقابلة الإيرادات بالتكاليف في نموذج التكلفة التاريخية مما دعا إلى الإعتقاد أن قياس القيمة العادلة والإفصاح عنها في صلب القوائم المالية سينتج عنها الإبتعاد عن المصداقية التي يوفرها القياس المحاسبي حيث يرتبط بقياس القيمة العادلة مشاكل ثقة والتي تنبع من فكرة أن نموذج القيمة العادلة يقوم على فكرة أن السوق هو أفضل حكم على قيمة الأصول ، وهذه القاعدة تفشل تماماً في حالة الأزمات المالية والتي يتم بها تحديد أسعار بعيدة تماماً عن قيمة تلك الأصول بل والأسوء قد تتوقف عمليات التبادل مما قد يؤدي إلى عدم الثقة في بياناتها .

٣/٢ أهمية وأهداف القيمة العادلة :

تتمثل أهمية القيمة العادلة في كونها تعكس تقديرات الأسواق للأوضاع الإقتصادية السائدة تماما ، كما تعكس التغيرات في القيمة العادلة الآثار الناجمة عن التغيرات الاقتصادية ، وتظهر أهمية القيمة العادلة فى مجال القياس والإفصاح المحاسبي حيث أنها تكون أكثر دقة وملائمة من نموذج التكلفة التاريخية نظرا لكونها تقيس مدى قدرة المنشأة على التخصيص الأمثل لمواردها والمحافظة عليها ، كما أنها تساعد المستثمرين على تقييم إستراتيجيات المنظمات في إدارة إستثماراتهم المالية ، وتهدف القيمة العادلة إلى إظهار بنود الحسابات المختلفة بالقيمة الأقرب إلى الواقع في تاريخ إعداد الميزانية العمومية ، بحيث يعترف بالدخل بعد الحفاظ على القوة الشرائية العامة لحقوق المساهمين في المنظمة أو بعد الحفاظ على الطاقة التشغيلية للمنظمة .

٣/٣ دوافع التحول نحو القيمة العادلة :

أكدت دراسة كل من (خالد ، 2016 ; Tutino & Pompili, 2018) على أن هناك مجموعة من الدوافع التي أدت الى الإهتمام بمحاسبة القيمة العادلة منها ما يلي :

٣/٣/١ قصور المحاسبة التقليدية على إظهار القيمة الحقيقية العادلة للمنظمات من أجل توفير معلومات تتناسب مع إحتياجات متخذي القرار .

٣/٣/٢ ضرورة الافصاح المحاسبي عن الأصول المعنوية والتي عادة لا يتم الإعتراف بها في ظل المحاسبة التقليدية عندما يتم عرض إحدى الشركات للبيع أو الاندماج .

٣/٣/٣ تعمل بشكل موضوعي على المحافظة على رأس المال العيني الذي يعطي الصورة الفعلية لأداء المنظمة .

٣/٣/٤ ترتبط بمفهوم الدخل الشامل الذي يعتبر أحد المقاييس الهامة للدخل .

٣/٣/٥ تساهم بشكل كبير في تحسين عملية التحليل المالي لأنها تمثل الواقع الفعلي لأداء المنظمات .

٣/٤ نماذج قياس القيمة العادلة :

أكدت دراسة كل من (بن التاج،٢٠١٨؛ عثمان،٢٠١٧؛ Barth & Landsman, 2018) على أن هناك عدة طرق تمثل نماذج قياس القيمة العادلة والتي تم إقرارها من قبل مجلس معايير المحاسبة المالية وذلك وفقاً للمعيار (١٥٧) وتتمثل في الآتي :

٣/٤/١ نموذج السوق : يستخدم هذا النموذج الاسعار وغيرها من المعلومات ذات الصلة الناشئة عن المعاملات السوقية التى تنطوي على اصول او إلتزامات مطابقة او مشابهة ، كما

ان اساليب التقييم المتسقة مع مدخل السوق تشمل مصفوفة التسعير وهي اسلوب رياضي يستخدم اساسًا لتقييم سندات الدين دون الاعتماد فقط على الاسعار المعلنة للأوراق المحددة ، وإنما بالإعتماد على علاقة الاوراق المالية بالرقم القياسي للاوراق المالية.

٣/٤/٢ نموذج الدخل : يستخدم هذا النموذج اساليب التقييم فى تحويل المبالغ المستقبلية على سبيل المثال النفقات النقدية او الارباح الى مبلغ واحد حالى ، والقياس المعتمد على اساس الدخل يشير الى التوقعات السوقية الحالية بشأن المبالغ المستقبلية ، وأن أساليب التقييم لهذا النموذج تتضمن : اساليب القيمة الحالية مثل نماذج تسعير الخيارات مثل (معادلة بلاك – سكولز – ميرتون – والنموذج ذو الحدين).

٣/٤/٣ نموذج التكلفة : نموذج التكلفة يقوم على اساس المبلغ المطلوب فى الوقت الحالى للاستبدال بالنسبة لمشارك اخر فى السوق (المشتري) للحصول عليه او بناء اصل بديل او بناء اصول مماثلة المنفعة ، معدلة بمدة التقادم.

وإستكمالاً لما سبق يرى الباحث أن القيمة العادلة تعكس الوضع المالي الحالي للمنظمات ، وتعزز الشفافية من خلال تحديد متطلبات العرض والإفصاح للمعلومات المالية ، وتساعد على إتخاذ القرارات الإستثمارية الصائبة ، علاوة على أنها تساعد على إدارة قياس المخاطر التي تحيط بالمنظمة ، هذا ويؤكد الباحث على أن القياس المحاسبي وفقًا لنموذج القيمة العادلة يرتكز على وجود سوق نشط يكثر فيه البائعون والمشترون ، وتتوفر فيه المعلومات لأطراف راغبة فى التعامل فى ظل معرفة الظروف المحيطة بالسوق او بالسلع المعروضة .

المحور الرابع : الدراسة التطبيقية للبحث .

٤/١ الأصالة والإبتكار :

تعد الدراسة الحالية محاولة متواضعة من الباحث للإسهام في تغطية فجوة بحثية متواجدة في المكتبة العربية وبخاصة في المكتبة المصرية ، في مجال البحوث والدراسات المحاسبية التي تناولت بشكل مباشر المحاسبة عن القيمة العادلة وعلاقتها التأثيرية بمستويات التحفظ المحاسبي في القوائم والتقارير المالية للشركات المساهمة ، فقد وجد الباحث من خلال مراجعة وإستقراء لأهم الأدبيات التي تضمنها التراث الفكري المحاسبي الأكاديمي في مجال التحفظ المحاسبي ، أن معظم تلك الأدبيات قد تمت في بيئات أجنبية تختلف في خصائصها وسماتها وطبيعتها القانونية والإقتصادية والثقافية عن خصائص بيئة الأعمال المصرية ، فضلاً عن أن معظمها قد إقتصرت في دراستها وتحليلها للعوامل المؤثرة على مستويات التحفظ المحاسبي ، مما شكل ذلك باعثاً أساسياً للباحث للإتجاه في دراسته الحالية نحو التوسع في هذا المجال ،

ومحاولة دراسة قياس أثر المحاسبة عن القيمة العادلة على مستوى التحفظ المحاسبي في القوائم والتقارير المالية للشركات المساهمة ، ويأمل الباحث أن تمثل النتائج والتوصيات المقترحة في ضوء نتائج الدراسة التطبيقية إضافة ولو بقدرٍ بسيط إلى مكتبة البحوث المحاسبية العربية والمصرية .

٤/٢ أهداف الدراسة التطبيقية :

تهدف الدراسة التطبيقية إلى بيان قياس أثر المحاسبة عن القيمة العادلة على مستوى التحفظ المحاسبي في القوائم والتقارير المالية للشركات المساهمة ، وذلك باستخدام النماذج الكمية لقياس متغيرات الدراسة المستقلة والتابعة ، بالإضافة إلى المتغيرات الرقابية (الضابطه) كمتغيرات مُعدلة للعلاقة بين متغيرات الدراسة.

٤/٣ مجتمع وعينة الدراسة التطبيقية:

يتمثل مجتمع الدراسة في الشركات المساهمة المدرجة بالبورصة المصرية والتي تعمل في قطاعات مختلفة خلال الفترة من عام ٢٠١٧حتى عام ٢٠٢٠أي لسلسلة زمنية مداها أربعة سنوات، وقد تم الإعتماد على عينة عشوائية من التقارير المالية للشركات المقيدة بالبورصة المصرية وعددها (54) شركة ، وقد روعي عند إختيار عينة الدراسة ما يلي:

- **الشركات التي تتداول أسهمها في البورصة المصرية ولم يتوقف نشاطها خلال الفترة.**
- **الشركات التي قامت بنشر تقاريرها المالية خلال الفترة من ٢٠١٧حتى ٢٠٢٠ على موقعها الإلكتروني أو موقع البورصة المصرية.**

وبعد تطبيق الشروط السابقة تبين أن عدد الشركات هي (٥٤) شركة ، والجدول التالي يوضح عينة الدراسة مقسماً وفقاً للقطاعات:

جدول رقم (١)

يوضح عينة الدراسة التطبيقية موزعة على القطاعات

مسلسل	القطاع	عدد شركات العينة	النسبة
١	البنوك	٣	٦%
٢	الموارد الأساسية	٦	١١%
٣	الكيماويات	٥	٩%
٤	التشييد ومواد البناء	٧	١٣%
٥	المنتجات المنزلية والشخصية	٣	٥%
٦	خدمات ومنتجات صناعية	٦	١١%
٧	العقارات	٨	١٥%
٨	أغذية ومشروبات	٩	١٧%
٩	رعاية صحية وأدوية	٧	١٣%
	الإجمالي	٥٤	١٠٠%

المصدر: من إعداد الباحث

٤/٤ مصادر الحصول على البيانات:

إعتمد الباحث في جمع البيانات المتعلقة بالدراسة التطبيقية على التقارير المالية المنشورة للشركات محل عينة الدراسة بموقعها الإلكتروني على الإنترنت ، وكذلك الموقع الرسمي لبورصة الأوراق المالية المصرية www.egx.com.eg وموقع مباشر www.mubasher.inf.com. وقد استخدم الباحث برنامج (Excel) : أساس لجمع البيانات وتلخيصها للوصول إلى متغيرات الدراسة بشكل نهائي قبل إدخالها على برنامج SPSS V.22.

٤/٥ الأسلوب الإحصائي للدراسة :

تقوم الدراسة الحالية على إختبار العلاقة بين عدة متغيرات مستقلة هي صافي القيمة البيعية القابلة للتحقق ، صافي التدفقات النقدية المستقبلية ، تكلفة إستبدال الأصل ومتغير تابع واحد هو مستوى التحفظ المحاسبي في القوائم المالية للشركات المساهمة والذي تم قياسه من خلال نسبة القيمة السوقية لحقوق الملكية إلى القيمة الدفترية لحقوق الملكية ، وقد إعتمد الباحث في إختبار الفروض الإحصائية للدراسة بإستخدام برنامج SPSS والإعتماد على أسلوب الإنحدار الخطي المتعدد الذي يأخذ الشكل التالي :

حيث :

AC : هو المتغير التابع للنموذج والذي يتمثل في مستوى التحفظ المحاسبي في القوائم المالية المنشورة والذي تم قياسه من خلال (نسبة القيمة السوقية إلى القيمة الدفترية) لحق الملكية .

$$AC = A + ß_1\ NSV + ß_2\ ACR + ß_3\ NFCF + \Sigma$$

A : ثابت النموذج .

ß : معاملات المتغيرات المستقلة .

NSV : هو المتغير المستقل الأول للدراسة والذي يتمثل في صافي القيمة البيعية القابلة للتحقق .

ACR : هو المتغير المستقل الثاني للدراسة والذي يتمثل في صافي التدفقات النقدية المستقبلية .

NFCF : هو المتغير المستقل الثالث للدراسة والذي يتمثل في تكلفة إستبدال الأصل .

Σ : مقدار الخطأ العشوائي (بواقي معادلة الإنحدار) .

٤/٤ نتائج الإختبار :

يعرض الباحث في الجدول رقم (2) للنتائج العامة لتطبيق نموذج الإنحدار المتعدد لتحليل العلاقة بين صافي القيمة البيعية القابلة للتحقق، صافي التدفقات النقدية المستقبلية ، تكلفة إستبدال الأصل (المتغيرات المستقلة) ومستوى التحفظ المحاسبي (المتغير التابع) :

جدول رقم (٢)

النتائج العامة للنموذج

Model	Sum of Squares	Df	Mean Square	F	Sig.
Regression	14.122	3	5.066	2.532	0.75
Residual	52.814	26	1.0984		
Total	68.127	29			

يلاحظ من الجدول السابق معنوية نموذج الإنحدار المتعدد للعلاقة بين صافي القيمة البيعية القابلة للتحقق ، صافي التدفقات النقدية المستقبلية ، تكلفة إستبدال الأصل ومستوى التحفظ المحاسبي عند قيمة F تساوي ٢,٥٣٢ وبمستوى معنوية ٠,٧٥، وبإستخدام مستوى معنوية لقبول النموذج بمقدار ١٠% أي درجة ثقة ٩٠% يمكن القول بقبول النموذج بصفة عامة .

أما فيما يختص بإتجاه العلاقة بين المتغير التابع (مستوى التحفظ المحاسبي) والمتغيرات المستقلة (صافي القيمة البيعية القابلة للتحقق ، صافي التدفقات النقدية المستقبلية ، تكلفة إستبدال الأصل) فإنه يمكن الوقوف عليها من خلال تحليل البيانات للشركات المساهمة وذلك سنوياً للفترة من عام ٢٠١٧جنى عام ٢٠٢٠ كما يلي :

١ – بإستخدام بيانات عام 2017 تم التوصل إلى الجدولين رقم ٣ ، ٤

جدول رقم (٣)

ANOVA[b]

Model	Sum of Squares	Df	Mean Square	F	Sig.
Regression	103.642	3	32.910	7.035	.001
Residual	128.711	26	4.960		
Total	240.527	29			

جدول رقم (٤)

Coefficients [a]

Model	Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	T	Sig.
	B	Std. Error	Beta		
(Constant)	7.418	2.610		3.323	.003
صافي القيمة البيعية القابلة للتحقق	1.630-	.365	0.758-	4.455-	.000
2017 صافي التدفقات النقدية المستقبلية	.617	.290	.340	2.155	.040
2017 تكلفة إستبدال الأصل 2017	3.555E-	.000	.140	.890	.380

يلاحظ من الجدولين السابقين أن معاملات المتغيرات المستقلة صافي القيمة البيعية القابلة للتحقق تساوي ١,٦٣٠- وقيمة T هي ٤,٤٥٥- وهو معنوي عند قيمة 0.00 ، صافي التدفقات النقدية المستقبلية يساوي .٦١٧ وقيمة T هي ٢,١٥٥ وهو معنوي عند قيمة ٠,٠٤ ، تكلفة إستبدال الأصل معامله ٣,٥٥٥-E وقيمة T هي ٨٩٠. وهو غير معنوي٠,٣ ، ومن ثم وبإستخدام مستوى معنوية لقبول العلاقة بين المتغير التابع والمتغيرات المستقلة بمقدار ١٠% أي درجة ثقة ٩٠% يمكن القول بقبول هذه العلاقة ، كما يلاحظ أيضاً من الجدول السابق أن إشارة المتغير المستقل الأول هي إشارة سالبة وهو ما يشير إلى العلاقة العكسية بين المتغير المستقل صافي القيمة البيعية القابلة للتحقق والمتغير التابع مستوى التحفظ المحاسبي من حيث أن زيادة مستوى التحفظ المحاسبي في القوائم المالية المنشورة للشركة تؤدي إلى إنخفاض صافي القيمة البيعية القابلة للتحقق لهذه الشركة ، إشارة المتغير التابع الثاني صافي التدفقات النقدية المستقبلية هي إشارة موجبة وهو ما يشير إلى العلاقة الطردية بين المتغير المستقل صافي التدفقات النقدية المستقبلية ومستوى التحفظ المحاسبي من حيث أن زيادة صافي التدفقات النقدية المستقبلية يؤدي إلى زيادة مستوى التحفظ المحاسبي في القوائم المالية المنشورة للشركة ، إشارة المتغير المستقل الثالث تكلفة إستبدال الأصل هي إشارة موجبة وهو ما يشير إلى العلاقة الطردية بين المتغير المستقل تكلفة إستبدال الأصل والمتغير التابع مستوى

التحفظ المحاسبي من حيث أن زيادة مستوى التحفظ المحاسبي في القوائم المالية تؤدي إلى زيادة تكلفة إستبدال الأصل.

٢- بإستخدام بيانات عام ٢٠١٨تم التوصل إلى الجدولين رقم ٥ ،٦

جدول رقم (٥)
ANOVA[b]

Model	Sum of Squares	Df	Mean Square	F	Sig.
Regression	13.215	3	5.075	2.650	.06
Residual	50.920	26	1.990		
Total	65.132	29			

جدول رقم (٦)
Coefficients a

Model	Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	T	Sig.
	B	Std. Error	Beta		
(Constant)	.083	1.753		.047	.961
صافي القيمة البيعية القابلة للتحقق 2018	.270-	.170	.260-	1.588-	.013
صافي التدفقات النقدية المستقبلية 2018	.210	.170	.214	1.155	.254
تكلفة إستبدال الأصل 2018	3.935E-	.000	.383	2.163	.039

ويلاحظ من الجدولين السابقين أن معاملات المتغيرات المستقلة صافي القيمة البيعية القابلة للتحقق تساوي ٢٧٠- .وقيمة T هي ١,٥٨٨ – وهو معنوي عند قيمة ٠١, ، صافي التدفقات النقدية المستقبلية يساوي ٢١٠. وقيمة T هي ١,١٥٥ وهو غير معنوي عند قيمة ٠,٢ ، تكلفة إستبدال الأصل معامله ٣,٩٣٥-Eوقيمة T هي ٢,١٦٣ وهو معنوي ٠,٠٣ ، ومن ثم وبإستخدام مستوى معنوية لقبول العلاقة بين المتغير التابع والمتغيرات المستقلة بمقدار ١٠% أي درجة ثقة ٩٠% يمكن القول بقبول هذه العلاقة ، كما يلاحظ أيضاً من الجدول السابق أن إشارة المتغير المستقل الأول هي إشارة سالبة وهو ما يشير إلى العلاقة العكسية بين المتغير المستقل صافي القيمة البيعية القابلة للتحقق والمتغير التابع مستوى التحفظ المحاسبي من حيث

أن زيادة مستوى التحفظ المحاسبي في القوائم المالية المنشورة للشركة تؤدي إلى إنخفاض صافي القيمة البيعية القابلة للتحقق لهذه الشركة ، إشارة المتغير التابع الثاني صافي التدفقات النقدية المستقبلية هي إشارة موجبة وهو ما يشير إلى العلاقة الطردية بين المتغير المستقل صافي التدفقات النقدية المستقبلية ومستوى التحفظ المحاسبي من حيث أن زيادة صافي التدفقات النقدية المستقبلية يؤدي إلى زيادة مستوى التحفظ المحاسبي في القوائم المالية المنشورة للشركة ، إشارة المتغير المستقل الثالث تكلفة إستبدال الأصل هي إشارة موجبة وهو ما يشير إلى العلاقة الطردية بين المتغير المستقل تكلفة إستبدال الأصل والمتغير التابع مستوى التحفظ المحاسبي من حيث أن زيادة مستوى التحفظ المحاسبي في القوائم المالية تؤدي إلى زيادة تكلفة إستبدال الأصل.

٣- بإستخدام بيانات عام ٢٠١٩ تم التوصل إلى الجدولين رقم ٧ ، ٨

جدول رقم (٧)

ANOVA[b]

Model	Sum of Squares	Df	Mean Square	F	Sig.
Regression	36.339	3	11.115	1.817	.0169
Residual	140.474	26	6.133		
Total	189.812	29			

جدول رقم (٨)

Coefficients [a]

Model	Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	T	Sig.
	B	Std. Error	Beta		
(Constant)	.484	2.811		.172	.865
صافي القيمة البيعية القابلة للتحقق 2019	.477-	.312	.270-	1.530-	.0137
صافي التدفقات النقدية المستقبلية 2019	.280	.285	.175	1.009	.323
تكلفة إستبدال الأصل 2019	5.254E	.000	.204	1.180	.0252

ويلاحظ من الجدولين السابقين أن معاملات المتغيرات المستقلة صافي القيمة البيعية القابلة للتحقق تساوي .٤٧٧- وقيمة T هي ١,٥٣٠- وهو معنوي عند قيمة ٠,٠١ ، صافي التدفقات النقدية المستقبلية يساوي ٢٨٠. وقيمة T هي ١,٠٠٩ وهو غير معنوي عند قيمة ٠,٠٣ ، تكلفة إستبدال الأصل معامله ٥,٢٥٤ E وقيمة T هي ١,١٨٠وهو معنوي ٠,٠٢ ، ومن ثم وبإستخدام مستوى معنوية لقبول العلاقة بين المتغير التابع والمتغيرات المستقلة بمقدار ١٠% أي درجة ثقة ٩٠% يمكن القول بقبول هذه العلاقة ، كما يلاحظ أيضاً من الجدول السابق أن إشارة المتغير المستقل الأول هي إشارة سالبة وهو ما يشير إلى العلاقة العكسية بين المتغير المستقل صافي القيمة البيعية القابلة للتحقق والمتغير التابع مستوى التحفظ المحاسبي من حيث أن زيادة مستوى التحفظ المحاسبي في القوائم المالية المنشورة للشركة تؤدي إلى إنخفاض صافي القيمة البيعية القابلة للتحقق لهذه الشركة ، إشارة المتغير التابع الثاني صافي التدفقات النقدية المستقبلية هي إشارة موجبة وهو ما يشير إلى العلاقة الطردية بين المتغير المستقل صافي التدفقات النقدية المستقبلية ومستوى التحفظ المحاسبي من حيث أن زيادة صافي التدفقات النقدية المستقبلية يؤدي إلى زيادة مستوى التحفظ المحاسبي في القوائم المالية المنشورة للشركة ، إشارة المتغير المستقل الثالث تكلفة إستبدال الأصل هي إشارة موجبة وهو ما يشير إلى العلاقة الطردية بين المتغير المستقل تكلفة إستبدال الأصل والمتغير التابع مستوى التحفظ المحاسبي من حيث أن زيادة مستوى التحفظ المحاسبي في القوائم المالية تؤدي إلى زيادة تكلفة إستبدال الأصل.

٤- بإستخدام بيانات عام 2020 تم التوصل إلى الجدولين رقم ٩ ، ١٠

جدول رقم (٩)

ANOVA[b]

Model	Sum of Squares	Df	Mean Square	F	Sig.
Regression	52.443	3	19.489	2.319	.099
Residual	213.930	26	7.992		
Total	271.377	29			

جدول رقم (١٠)

Coefficients a

Model	Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	T	Sig.
	B	Std. Error	Beta		
(Constant)	.962	3.309		.298	.769
صافي القيمة البيعية القابلة للتحقق ٢٠٢٠	.773-	.420	.344-	1.955-	.061
صافي التدفقات النقدية المستقبلية ٢٠٢٠	.318	.330	.144	.910	.383
تكلفة إستبدال الأصل ٢٠٢٠	7.755-	.000	.289	1.740	.085

ويلاحظ من الجدولين السابقين أن معاملات المتغيرات المستقلة صافي القيمة البيعية القابلة للتحقق تساوي ٧٧٣. – وقيمة T هي ١.٩٥٥–وهو معنوي عند قيمة ٠,٠٦ ، صافي التدفقات النقدية المستقبلية يساوي ٣١٨. وقيمة T هي ٩١٠. وهو غير معنوي عند قيمة ٠.٣ ، تكلفة إستبدال الأصل معامله ٧,٧٥٥– وقيمة T هي ١,٧٤٠ وهو معنوي ٠,٠٩ ، ومن ثم وبإستخدام مستوى معنوية لقبول العلاقة بين المتغير التابع والمتغيرات المستقلة بمقدار ١٠% أي درجة ثقة ٩٠% يمكن القول بقبول هذه العلاقة ، كما يلاحظ أيضاً من الجدول السابق أن إشارة المتغير المستقل الأول هي إشارة سالبة وهو ما يشير إلى العلاقة العكسية بين المتغير المستقل صافي القيمة البيعية القابلة للتحقق والمتغير التابع مستوى التحفظ المحاسبي من حيث أن زيادة مستوى التحفظ المحاسبي في القوائم المالية المنشورة للشركة تؤدي إلى إنخفاض صافي القيمة البيعية القابلة للتحقق لهذه الشركة ، إشارة المتغير التابع الثاني صافي التدفقات النقدية المستقبلية هي إشارة موجبة وهو ما يشير إلى العلاقة الطردية بين المتغير المستقل صافي التدفقات النقدية المستقبلية ومستوى التحفظ المحاسبي من حيث أن زيادة صافي التدفقات النقدية المستقبلية يؤدي إلى زيادة مستوى التحفظ المحاسبي في القوائم المالية المنشورة للشركة ، إشارة المتغير المستقل الثالث تكلفة إستبدال الأصل هي إشارة موجبة وهو ما يشير إلى العلاقة الطردية بين المتغير المستقل تكلفة إستبدال الأصل والمتغير التابع مستوى التحفظ المحاسبي من حيث أن زيادة مستوى التحفظ المحاسبي في القوائم المالية تؤدي إلى زيادة تكلفة إستبدال الأصل.

مما سبق يمكن تلخيص النتائج السابقة في الجدول التالي :

السنة / بيان العلاقة مع التحفظ	معنوية النموذج	معنوية صافي القيمة البيعية القابلة للتحقق	معنوية صافي التدفقات النقدية المستقبلية	معنودية تكلفة إستبدال الأصل
عام 2017	0.001	0.000 عكسية	0.04 طردية	0.3 طردية
عام 2018	0.06	0.01 عكسية	0.2 طردية	0.03 طردية
عام 2019	0.01	0.01 عكسية	0.3 طردية	0.02 طردية
عام 2020	0.09	0.06 عكسية	0.3 طردية	0.09 طردية

النتائج والتوصيات والتوجهات المستقبلية للبحث :

أولاً – النتائج :

١. **هناك العديد من العوامل التي دفعت إلى نشأة التحفظ المحاسبي وممارسته تتمثل في الدور التعاقدي للمعلومات المحاسبية وتزايد حالات الإفلاس والتقاضي وإعتبارات ضريبية وعوامل تنظيمية ومؤسسية وذلك لإعتباره أحد أليات حماية الأطراف المختلفة ذوي العلاقة بالشركة .**

٢. **تعتبر محاسبة القيمة العادلة غامضة بدرجة كبيرة وإذا لم يتم تحديد مسبق لأنشطة الأصول المراد تقييمها ، فسوف يؤدي ذلك إلى وجود تقديرات مختلفة لها ووضع إفتراضات عديدة لتقييمها ، وبالتالي يتحول المحاسب إلى خبير تقييم ، وتصبح القيمة العادلة أسهل في التلاعب ويصعب إكتشاف هذا التلاعب ، لذلك يبقى أسلوب التكلفة التاريخية أكثر موضوعية وأكثر واقعية وأكثر قابلية للتحقق .**

٣. **أثبتت النتائج التي توصل إليها الباحث من خلال الدراسة التطبيقية أن هناك علاقة عكسية بين مستوى التحفظ المحاسبي في القوائم المالية للشركات المساهمة المقيدة في سوق المال المصري وصافي القيمة البيعية القابلة للتحقق بمعنى كلما زاد التحفظ المحاسبي كلما قل صافي القيمة البيعية القابلة للتحقق والعكس صحيح ، وبالتالي هذا يشير إلى أن إتباع سياسات محاسبية متحفظة يؤدي إلى إنخفاض الأرباح وبالتالي إنخفاض صافي القيمة**

البيعية القابلة للتحقق ، وبالتالي يتم رفض الفرض الأول والذي يقضي بأنه "لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين صافي القيمة البيعية القابلة للتحقق ومستوى التحفظ المحاسبي" ويُقبل الفرض البديل "توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين صافي القيمة البيعية القابلة للتحقق ومستوى التحفظ المحاسبي" .

٤- كما توصل الباحث أيضاً إلى أن هناك علاقة طردية بين مستوى التحفظ المحاسبي في القوائم المالية للشركات المساهمة المقيدة في سوق المال المصري وصافي التدفقات النقدية المستقبلية في سوق المال بمعنى كلما زاد مستوى التحفظ المحاسبي كلما زاد صافي التدفقات النقدية المستقبلية والعكس صحيح ، وهذا يشير إلى زيادة ثقة المستثمرين في أسهم الشركات التي لديها سياسات مالية أكثر تحفظاً ، وبالتالي يتم رفض الفرض الثاني والذي يقضي بأنه "لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين صافي التدفقات النقدية المستقبلية ومستوى التحفظ المحاسبي" ويُقبل الفرض البديل "توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين صافي التدفقات النقدية المستقبلية ومستوى التحفظ المحاسبي" .

٥- وأخيراً توصل الباحث إلى أن هناك علاقة طردية بين مستوى التحفظ المحاسبي في القوائم المالية للشركات المساهمة المقيدة في سوق المال المصري وتكلفة إستبدال الأصل بمعنى كلما زادت تكلفة إستبدال الأصل كلما زاد مستوى التحفظ المحاسبي والعكس الصحيح ، وهذا يرجع إلى حرص العدد المتزايد من تكلفة إستبدال الأصل في شركات المساهمة على إتباع سياسات محاسبية متحفظة ، وبالتالي يتم رفض الفرض الثالث والذي يقضي بأنه "لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين تكلفة إستبدال الأصل ومستوى التحفظ المحاسبي" ويُقبل الفرض البديل "توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين تكلفة إستبدال الأصل ومستوى التحفظ المحاسبي" .

ثانياً – التوصيات :

١. ضرورة عدم التخلي عن السياسات المحاسبية المتحفظة في شركات المساهمة المقيدة بالبورصة المصرية منعاً لإستغلال الإدارة في التلاعب بالأرباح من جانب الإدارة لتحقيق عوائد غير عادية على حساب الأطراف الأخرى ذو المصالح في الشركة .

٢. ضرورة قيام الجهات المعنية بتطوير مؤشر لقياس التحفظ المحاسبي بالقوائم المالية للشركات وتصنيف تلك الشركات طبقاً لمستوى تحفظها ونشر تلك المعلومات في سوق المال .

٣. ضرورة وضع ضوابط معينة عند إختيار البدائل المحاسبية وخاصة فيما يتعلق بالمحاسبة عن القيمة العادلة ، والتي تتمثل أهمها في تحديد الأصول المراد إعادة تقييمها طبقاً للبديل المحاسبي المتفق عليه .

٤. تولي الجهات الرقابية سواء لجنة المراجعة أو المراجعة الخارجية والداخلية الإهتمام بالتحفظ المحاسبي عند فحص ومراجعة القوائم المالية ، فالتمسك بالتحفظ المحاسبي من قِبل المراجعين لا يعرضهم للمسئولية القانونية كما هو الحال عند ممارسة السياسات المتحررة التي قد تضر بالأطراف ذوي العلاقة بالشركة .

٥. ضرورة حرص مكاتب المحاسبة والمراجعة العاملة في البيئة المحاسبية المصرية ، التمسك بمستويات مقبولة من التحفظ المحاسبي عند فحصها ومراجعتها للتقارير المالية للشركات المساهمة المدرجة بسوق المال المصري .

ثالثاً – التوجهات المستقبلية للبحث :

يرى الباحث أن قضية المحاسبة عن القيمة العادلة وقضية ممارسات التحفظ المحاسبي مازالا في حاجة إلى المزيد من الدراسة والبحث وبخاصة في البيئة المحاسبية المصرية لذلك يقترح الباحث بعض التوجهات المستقبلية التي تحتاج إلى المزيد من الجهد والبحث لعل أهمها :

١. قياس وتفسير العلاقة بين معايير فعالية أداء لجان المراجعة وخصائص هيكل مجلس الإدارة ومستويات التحفظ المحاسبي .

٢. تقييم أثر المحاسبة عن القيمة العادلة على جودة الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية في الشركات المساهمة المصرية .

٣. دراسة العلاقة بين تطبيق قواعد حوكمة الشركات ودرجة التحفظ المحاسبي.

٤. تقييم أثر العلاقة بين المحاسبة عن القيمة العادلة وإستمرارية الأرباح بالشركات .

قائمة المراجع :

أولاً – قائمة المراجع العربية :

١. **أحمد ، أحمد سعيد عبد العظيم ، (٢٠١٧) ، "إنعكاسات تطبيق معياري IFRS13& IFRS3 بشأن محاسبة القيمة العادلة وأثرها على جودة التقارير المالية في منشآت الأعمال المصرية" ، المجلة العلمية للدراسات التجارية والبيئية ، كلية التجارة بالإسماعلية – جامعة قناة السويس ، مجلد 8 .**

٢. **البراوي ، محمد إبراهيم محمد ، (٢٠١٨) ، "تأثير المخاطر الآلية على حقوق أصحاب المصالح" ، المجلة العلمية للدراسات التجارية والبيئية – كلية التجارة – جامعة قناة السويس ، المجلد 9 ، العدد 2 .**

٣. **الجرف ، ياسر أحمد السيد ، (٢٠١٤) ، "قياس درجة التحفظ المحاسبي في القوائم المالية كمؤشر لتقييم مدى الممارسات الإنتهازية للإدارة (دراسة ميدانية بالتطبيق على شركات التأمين في المملكة العربية السعودية)" ، مجلة البحوث المحاسبية ، كلية التجارة – جامعة طنطا ، العدد الثاني .**

٤. **بن التاج ، موسى ، (٢٠١٨) ، "أثر القياس المحاسبي وفق القيمة العادلة على جودة القوائم المالية – (دراسة ميدانية لعينة من المهنيين بولاية ورقلة)"، رسالة ماجيستير ، كلية العلوم الإقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير – جامعة قاصدي مرباح – ورقلة.**

٥. **حماد ، مصطفى أحمد محمد ، (٢٠١٨) ، "دور التحفظ المحاسبي المشروط في الحد من ممارسات التلاعب في الأرباح وأثره على كفاءة القرارات الإستثمارية (دراسة تطبيقية)" ، مجلة الفكر المحاسبي ، كلية التجارة – جامعة عين شمس ، العدد الثاني – الجزء الأول .**

٦. **خالد وليد الطيب عمر ، (٢٠١٦) ، أثر محاسبة القيمة العادلة على سلوك وإتجاهات إدارة الارباح في القطاع المصرفي في السودان ، المصدر : المجلة العربية للعلوم ونشر الأبحاث ، الناشر : المركز القومي للبحوث بغزة ، مجلد ٢ ، عدد ٥ .**

٧. **عبد الرحيم ، أسماء إبراهيم ، (٢٠١٩) ، "دراسة العلاقة بين التحفظ المحاسبي وتكلفة الإقتراض في ضوء المسئولية الإجتماعية للشركات (دراسة إختبارية على الشركات المسجلة في البورصة المصرية)" ، مجلة البحوث المحاسبية ، كلية التجارة – جامعة طنطا ، العدد الأول ، المجلد الثاني .**

٨. عثمان ، خالد محمد ، (٢٠١٧) ، قياس أثر العوامل الاقتصادية على التحفظ المحاسبى عن القيمة العادلة للاستثمارات العقارية : دراسة ميدانية ، مجلة البحوث المحاسبية ، كلية التجارة – جامعة طنطا ، العدد ١ .

٩. فؤاد ، ريمون ميلاد ، (٢٠١٦) ، "أثر الإلتزام بتطبيق معايير المحاسبة الدولية (IAS/IFRS) على التحفظ المحاسبي وجودة التقارير المالية – دراسة تطبيقية" ، مجلة الفكر المحاسبي ، قسم المحاسبة والمراجعة ، كلية التجارة – جامعة عين شمس ، العدد الثاني ، الجزء الثاني ، السنة العشرون .

١٠. موسى ، مهدية الهادي ، (٢٠١٧) ، "المحاسبة عن القيمة العادلة وأثرها على الأرباح المحاسبية (بالتطبيق على سوق الخرطوم للأوراق المالية)" ، رسالة لنيل درجة الماجستير في المحاسبة ، كلية الدراسات العليا – جامعة النيلين .

ثانياً – قائمة المراجع الأجنبية :

1. **Ahmed, S, (2017), "Accounting Conservatism and Quality of Measuring Earnings : an applied study of Bahraini Corporations", Arab Journal of Administration, Vol. 31 .**
2. **Arabiat, Omar Shaher and Khamees, Basheer Ahmed, (2016), "The Impact of Mandatory IFRS Adoption on Conditional Conservatism in Jordan", Administrative Science, Vol.43, No.1, pp.275-286 .**
3. **Barker, Richard and Mcgeachin, Anne, (2015), "An Analysis of Concepts and Evidence on the Question of Whether IFRS Should be Conservative", A Journal of Accounting Finance, and Business Studies (ABACUS), Vol. 51, No.2 .**
4. **Barth, M. E and Landsman, (2018), "The Future of Financial Reporting: Insights from Research'. Abacus, 54(1).**
5. **Beaver, William H. and Ryan Stephen G., (2015), "Conditional and Unconditional Conservatism: Concepts and Modeling", Review of Accounting Studies, Vol.10, pp.269-309.**
6. **Bona-Sanchez, (2018), "Ultimate Ownership and Earnings Conservatism", European Accounting Review. Vol.20, No.1, pp. 57-80 .**
7. **Brockman, M. Liu, and T. Ma, (2018), "Accounting Conservatism and Corporate Investment", Working Paper Lehigh University .**
8. **Cho, J. and W. Choi, (2016), "Accounting Conservatism and firms' investment decisions", The Journal of Applied Business Research 32(4): 1223-1236 .**
9. **Danny Pannese and Alan Delfavero, (2018) ," Fair Value Accounting: Effect on The Auditing profession", The Journal of Applied Business Research, vol.26, No.3, May/June .**
10. **Financial Accounting Standards Board (FASB), (2010), "Statement of Financial Accounting Concepts No.8: Conceptual Framework for Financial Reporting", September, pp.1-32.**
11. **Lara, J., B. Osama, and F. Penala., (2017), "Information Consequences of Accounting Conservatism", European Accounting Review, Vol.23, No.2, pp.173-198.**
12. **Lara, Juan, Manuel, and García., (2014), "Information Consequences of Accounting Conservatism", European Accounting Review, Vol.23, No.2, pp.173-198.**
13. **Marzuki, Marziana Madah, and Abdulwahab, Effiezal Aawadi, (2016), "Institutional Factors and Conditional Conservatism in Malaysia: Does International Financial Reporting Standards**

Covergence Matter?", Journal of Contemporary Accounting & Economics, Vol.12, pp.191-209 .

14. **Ruch, G. W., G. and Taylor, (2015), Accounting Conservatism: Areview of the literature, Journal of Accounting Literature, 34: 17-38 .**
15. **Sultana, Niger Zahn, J-L. W. and Mitchell Van der Zahn, (2015), "Earnings Conservatism and Audit Committee Financial Expertise", Accounting and Finance (AFAANZ), Vol.55, No.1, pp.279-310 .**
16. **Swatdikunm, T, (2018), "Fair Value Accounting of Investment Securities and Earnings Management: Empirical Evidence from Thai Listed Companies" Kasetsart Applied Business Journal, 12(16) .**
17. **Tutino, M, and Pompili, M, (2018), "Fair Value Accounting and management opportunism on earnings management in banking sector: First evidence", Corporate Ownership & Control, 15(2) .**
18. **Wang, Richard Zhe, (2016), "Operating Risk and Accounting Conservatism: An Empirical Study", The International Journal of Business and Finance Research, Vol.7, No.1, pp.55-68.**